عبد المنعم علي عيسى

الأمم المتحدة تُذّكر بدورها «حارسة» للحقوق!

ما انفكت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أتمت سنتها السادسة والسبعين هذا العام، تحاول إثبات مشروعية بقائها كيكان، لربما بات وحيداً، مما يمكن الركون إليه للمرافعة أمام «قومه» عبر تقديم الوثائق والأدلة التي تثبت الحقوق المنوطة للشعوب، لاستصدار قرارات من شأنها أن تبقي تلك «الأحقية» تجول في الذاكرة الجمعية المثقلة بالكثير لهذا العالم الذي يراد له أن يكون بلا ذاكرة، لكن من دون أن تستطيع الفرارات الصادرة عنها تحصيل تلك الحقوق، أو إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، ولربما كان ذلك يمثل علة في التكوين لكيان حظي ميلاده على توافق كل دول العالم الخارجة في حينها من حرب مدمرة لعل الغفل يكون مانعاً لحدوث نظيرة لها، والتي إن حدثت فلسوف تكون ساقبتها أشبه بلعب الأطفال النارية، والشاهد هو أن القرارات الصادرة عن تلك المنظمة كانت تمثل رأس هرم القانون الدولي الذي تشير بوصلته دائماً إلى اتجاه «الحق» لكن دونما وجود «دائرة للتنفيذ» ملحقة به تكون كفيلة بوضع تلك القرارات موضع التنفيذ.

لم تكن الأمم المتحدة على امتداد سنينها كياناً يصلح لفض الصراعات أو لإيصال الحقوق لأصحابها، كانت فقط منبراً تشرح من عليه المظالم ومنتفساً بعمد من خلاله «المظلومون» إلى المطالبة برد الظلم عنهم، فقرارات الجمعية العامة، التي وصل عديد أعضائها بعيد تفكك الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١ إلى ١٩٣ دولة، غير ملزمة وهي لا تعدو أن تكون أكثر من «صكوك ملكية» ستجد طريقها إلى أرشيف بات متخماً بنظائرها بانتظار أن تتغير المعطيات، أو التوازنات، التي تجعل من نفاذها أمراً ممكناً، بل حتى ولو قدر لتلك القرارات أن تصدر عن وليدها المصغر الذي يطلق عليه اسم مجلس الأمن، والذي جاء في تكوينه تعبيراً عن سطوة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية التي سبقت خروجه إلى الوجود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن تصبح تلك القرارات نافذة، فالأمر، أي وضع القرارات موضع التنفيذ من عدمه، يبقى رهين التوافقات وتلاقي المصالح، أو رهين التوازنات القائمة، لنجد قرارات مثل ٢٤٢ للعام ١٩٦٧، و٣٣٨ للعام ١٩٧٣ الخاصين بالصراع العربي الإسرائيلي غير قابلين للتنفيذ حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدورهما، في حين سيلقى القرار ١٩٧٣ للعام ٢٠١١ الخاص بغزو ليبيا طريقه إلى التنفيذ بعد أيام فقط على صدوره.

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لا تزال تشكل الهيئة العليا العالمية المختصة بالنظر في المسائل السياسية الخاصة وشؤون إنهاء الاستعمار، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين ثاني الجاري على أربعة قرارات تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، آمال الأول منها عمليات الاستيطان والأنشطة المتعلقة به، إضافة إلى إدانة الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان الفلسطيني وسواه مع إضافة السكان العرب القاطنين في الأراضي المحتلة، في حين عبر الثاني عن دعمه للاجئين الفلسطينيين وللدور الذي تضطلع به «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – أونروا» المنوطة بتحسين مستوى المعيشة لدى هؤلاء، ليذهب الثالث نحو التأكيد على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وضرورة الحفاظ عليها، أما الرابع فقد كان للتأكيد على السيادة السورية على هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران ١٩٦٧، مع التأكيد على وجوب عودتها إلى تلك السيادة.

ما يلاحظ على الخرائط التي ترسمها عمليات التصويت على القرارات سابقة الذكر، والتي أصبحت تقليداً سنوياً تسعى الجمعية العامة من خلاله إلى تأكيد دورها كـ«حارس» لحقوق الشعوب، هو اتساع الفضاءات الدولية الداعمة لتلك القرارات، فالأول منها حظي بتأييد ١٤٣ دولة مماثلاً بذلك التأييد الذي حظي به الثاني، ومقارباً الرابع الذي زاد الاثنين بصوت واحد، في حين كان نصيب الثالث هو الأكبر بعد أن حظي بتأييد ١٦٥ دولة، ليسجل الخط البياني الذي ترسمه عملية التصويت آنفة الذكر ارتفاعاً طفيفاً من النوع المتصاعد إلى الأعلى، وما يمكن استقراؤه جراء ذلك المشهد الرتسم كثير، لكن الأبرز منه يتمحور حول «صمود»، إن لم يكن تناسي المناخات التي استولدتها نهاية الحرب العالمية الثانية فقادت إلى تصفية الاستعمار المباشر، ونهاية عصر المستعمرات، من دون أن يعني ذلك تمام المهمة التي لا يزال اكتمالها مرهوناً بتصفية الجيوب التي لا يزال بعضها جاثماً في بعض المناطق، ولربما كان الأبرز منها ذلك «الجيب» المتموضع على الأرض الفلسطينية، والذي يشكل نقطة استناد أساسية لباقي الجيوب التي تستمد جذوة حضورها، وعوامل استمرارها، من الحيوية التي يبديها الأول، حتى ليصح التأكيد أن بقاءها مرتبط، وإلى حد بعيد، ببقاء هذا الأخير.

نقطة أخرى يمكن لحظها في سياق ارتسام المشهد سابق الذكر، وهي تتمثل في ذهاب دول «الموجة الثالثة» من موجات التطبيع مع كيان الاحتلال إلى تأكيد مواقفها السابقة لهذا الفعل الأخير عبر التصويت لمصلحة القرارات الأربعة، والفعل من حيث النتيجة إيجابي بل ومن الجائز القول إن قرار تلك الدول القاضي بإقامة علاقات طبيعية مع دولة الاحتلال ستكون صيغته، التي لم تتحدد بعد بشكل نهائي، مرهونة بمدى انصياع الأخيرة لقرارات الشرعية الدولية، والإيجابية في كلا الحالتين السابقتين تتأتى من المناخات المتولدة جراءهما، إذ لطالما كان من المؤكد أن المناخات السياسية المحيطة بأي صراع تلعب بالضرورة دوراً حاسماً في النتائج التي سيفضي إليها، نقول ذلك إيماناً منا بأن «الصراع» سيظل قائماً مهما تتالت جولات التطبيع التي يمكن لها أن ترسي لسلام المحكومات بعيداً عن سلام الشعوب التي تدرك البعد الحضاري – الهويانتي في صراعها التي تخوضه مع كيان يمثل رأس حربة متقدم لمشروع يرمي إلى تذويب ذيك البعدين.

«المنتجون العرب لأعمال التلفزيون»: ندعم سورية من أجل الانتصار على مؤامرة تقسيمها

أكد الاتحاد العام للمنتجين العرب لأعمال التلفزيون، أمس، دعم ومساندة سورية وشعبها وجيشها من أجل تجاوز المحنة الحالية والانتصار على مؤامرة تقسيمها وتهجير شعبها، مشدداً على أن مبدأه الأساسي في التعامل مع سورية وما يبتغيه هو الحرص على وحدة أراضيها وسلامة أبنائها.

ونوه الاتحاد في بيان نقلته وكالة «سانا» إلى أنه أصدر سابقاً قراراً علنياً بعدم مسايرة المقاطعة التي فرضت على الدولة السورية فور قرار جامعة الدول العربية تجميد عضوية سورية فيها.

وقال: «إنه بكل أعضائه وكوادره بلبناني عشرة دولة عربية يستقبلون الوفود السورية بتمثيل رسمي دون انقطاع حتى في ظل سنوات الأزمة والحرب التي مرت على سورية، كما لم تنقطع مشاركة المنتج والفنان السوري والإعلاميين السوريين بمشاركات ومبادرات وفعاليات الأعمال الفنية السورية وبالمسابقات الرسمية لكل المهرجانات التي تتم برعاية الاتحاد وحصلت الأعمال السورية المميزة منها على الجوائز وبعضها كان من نصيب وزارة الإعلام السورية والمؤسسات السورية التابعة لها».

وقلت، إلى أن له ممثلين دائمين في سورية منذ أوائل التسعينيات وتم التجديد لمكتب رسمي له في دمشق، كما أن رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون كان من أبرز الأسماء السورية المشاركة في الاجتماعات التي تمت بين الدول الضامنة جار الآن، ومن جانبنا أكدنا استعدادنا لعقد الاجتماع».

وفي العاشر من الشهر الجاري، أكد تلويبردي، أن وزارته تنظر في إمكانية عقد لقاء وزراء خارجية الدول الضامنة لـ«عملية أستانا» بمواقف الدول السياسية فنحن صنعنا بأنفسنا سوقاً إعلامية تلفزيونية فنية عربية مشتركة ضمن منظومة الاتحاد العام للمنتجين العربية».

وختم الاتحاد بيانه بالقول: «إن الاتحاد العام للمنتجين العرب كيان قلبي يعمل في خدمة الفن العربي والجمهور العربي ولا علاقة له بالسياسة ومن الخطأ الزج باسمه في هذا الشأن، كما أن مبدأه الأساسي في التعامل مع سورية وما يبتغيه هو الحرص على وحدة أراضيها وسلامة أبنائها».

وكان مجلس إدارة الاتحاد العام للمنتجين العرب وافق على تجديد انضمام لجنة صناعة السينما والتلفزيون السورية بكوادرها الجديدة للاتحاد وتعيين علي غالب عنيز نائباً للرئيس العام للمنتجين العرب وعضواً بمجلس إدارته بصفته رئيساً للجنة صناعة السينما والتلفزيون السورية.

كما أصدر رئيس الاتحاد إبراهيم أبو ذكري قراراً إدارياً بتعيين زياد الموح رئيساً لمكتب الاتحاد العام للمنتجين العرب بدمشق، إضافة إلى كونه أميناً عاماً مساعداً للاتحاد.

وأكد أبو ذكري أهمية الفنان السوري في الوطن العربي والنشاطات الإعلامية على الأرض السورية وتواصلها الدائم بالعالم العربي رغم الأزمة التي مرت على سورية ومعاناة شعبها.

وأدرا أبو ذكري إلى أن الفنانين السوريين وصناع الدراما السورية تمكنوا من تخطي ظروفهم الصعبة وتم تسويق أعمالهم بشكل جيد في العالم العربي، معرباً عن ثقته بانتعاش الفن والدراما السورية من جديد من خلال المقومات الحالية والأعمال القائمة والفنانين داخل سورية.

وكالات

«البنتاغون»: لا تعليمات بالتدقيق حول الغارة التي نفذتها قواتنا على الباغوز!

الغارة الجوية التي نفذتها قوات الاحتلال الأميركي قبل عامين قرب قرية الباغوز بريف دير الزور الشرقي (عن الانترنت – أرشيف)

على الرغم من مطالبتها القيادة المركزية (سنتكوم) بإطلاعها على تفاصيل الغارة الجوية التي نفذتها قوات الاحتلال الأميركي قبل عامين قرب قرية الباغوز بريف دير الزور الشرقي وأودت بحياة عشرات المدنيين، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، أمس، أنها لم تصدر تعليمات خاصة بالتدقيق في تلك الغارة!.

وقال المتحدث باسم «البنتاغون»، جون كيربي، في مؤتمر صحفي، وفق ما ذكر موقع «أنر برس»، «الإلكتروني»: إن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن «لم يصدر تعليمات خاصة بالتدقيق حول الغارة المذكورة، لكنه طالب قائد القيادة العسكرية المركزية، كينيث ماكينزي، بإطلاعه على تفاصيل الهجوم»!.

وأضاف: «وإن لم يحالفنا النجاح دوماً، لكننا حريصون على الشفافية فيما يتعلّق بالضحايا المدنيين»!.

ويوم السبت الماضي، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن جيش الاحتلال الأميركي تعمد إخفاء جريمة ارتكبها بحق المدنيين في سورية عام ٢٠١٩ وأوقعت ٦٤ ضحية من النساء والأطفال.

وتذكر، أن الجريمة نجمت عن ضربتين جويتين متتاليتين نفذتهما القوات الجوية الأميركية قرب قرية الباغوز بريف دير الزور بأمر من وحدة من أكبر، الهجمات التي «أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين في الحرب ضد تنظيم داعش»، رغم عدم اعتراف الجيش الأميركي بها علناً.

ولفتت الصحيفة، إلى أنه «تمّ التقليل من أعداد القتلى، وتمّ تأخير التقارير والتخفيف من حدّتها وزعمت أن «غارة جوّية نفّذت في سورية عام ٢٠١٩ وقتل فيها مدنيون، كانت مشروعة»!

وقالت «سنتكوم»: «إنّ تحقيقاً خلص إلى أنها دفاع مشروع عن النفس ومتناسبة وأن خطوات وجدت في تقريرها بالاستناد إلى وثائق سرّية ومقابلات أجرتها مع مسؤولين وعناصر كانوا مشرفين في هذه العمليّة مباشرةً، أن الضربة الأولى من الضربتين «لم تكن مشروعة»!

وأول من أمس، بحث وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، عبد الله بن زايد النهيان في دبي مع بيدرسون، سبل تعزيز الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة السورية بما يسهم في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار فيها.

وجدد عبد الله بن زايد دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكل الجهود المبذولة لترسيخ الأمن والاستقرار في سورية وتلبية تطلعات شعبها في التنمية والازدهار.

وجاء لقاء وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي مع بيدرسون عقب زيارته إلى دمشق في التاسع من الشهر الجاري، وتأكيده خلال استقبال الرئيس بشار الأسد له دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سورية، معتبراً أن ما حصل في سورية أثر على كل الدول العربية، معرباً عن ثقته أن سورية وبقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب، مشيراً إلى أن الإمارات مستعدة دائماً لمساندة الشعب السوري.

وفي السابع من الشهر الجاري بحث وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي في العاصمة الأردنية عمان، مع بيدرسون سبل تكثيف الجهود المبذولة للوصول إلى حل سياسي للأزمة في سورية ومعالجة تبعاتها.

وأكد الصفدي، خلال اللقاء، ضرورة العمل بشكل منهجي وفاعل لحل سياسي للأزمة السورية، ووقف ما تسببه من معاناةٍ ودمارٍ.

وكالات

بيدرسون: العقوبات المفروضة على دمشق تزيد صعوبة جهود إعادة البناء في البلاد
كازاخستان: مستعدون لاستضافة «أستانا» واجتماع خارجية «الضامنة» في ٢٠ القادم

١٦ اجتماعاً دولياً بـ«صيغة أستانا» كان آخرها شهر تموز الماضي في العاصمة الكازاخستانية نورسلطان (عن الانترنت)

أعلنت كازاخستان، أمس، استعدادها لاستضافة الجولة المقبلة من المحادثات حول سورية وفق صيغة «أستانا»، بعد ٢٠ كانون الأول المقبل، مؤكدة أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الضامنة في الـ٢٠ من الشهر ذاته، في وقت اعتبر فيه المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، أن «العقوبات المفروضة على دمشق تزيد صعوبة جهود إعادة البناء في البلاد».

وقال وزير خارجية كازاخستان مختار تلوبيردي للصحفيين، حسب وكالة «سانا»: «أكدنا استعدادنا لاستضافة الجولة المقبلة من محادثات أستانا في نور سلطان بعد ٢٠ كانون الأول المقبل وتلقينا مذكرة رسمية من الجانب الروسي وننتظر التأكيد من الأطراف الأخرى وحينها فقط سنبدأ في إرسال دعوات رسمية للاجتماع».

وأشار تلوبيردي إلى أنه بدء التنسيق حالياً لعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانا وهي روسيا وإيران والنظام التركي في إطار المحادثات بشأن سورية في كازاخستان.

من جانبه، نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن تلوبيردي قوله: «إنه تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانا بشأن القضية السورية في الـ٢٠ من كانون الأول المقبل».

وأضاف: «يوجد اتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانا في إطار المفاوضات السورية في كازاخستان. بالتنسيق بين الدول الضامنة جار الآن، ومن جانبنا أكدنا استعدادنا لعقد الاجتماع».

وفي العاشر من الشهر الجاري، أكد تلوبيردي، أن وزارته تنظر في إمكانية عقد لقاء وزراء خارجية الدول الضامنة لـ«عملية أستانا» خلال جولة مباحثات أستانا في الشهر المقبل.

وقال تلوبيردي حينها: «نحن في انتظار تأكيد جميع المشاركين استعدادهم للحضور في منتصف كانون الأول»، مضيفاً: «لقد أرسلنا دعوة، ونحن متفقون على الشكل، ولم تتم الموافقة على القضايا المدرجة على جدول الأعمال».

في اليوم نفسه، أعلن الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف في تصريح صحفي، أن الاجتماع السابع عشر بموجب «صيغة أستانا» حول سورية يجب أن يعقد في العاصمة الكازاخية نور سلطان بعد العشرين من كانون الأول المقبل.

وعقد ١٦ اجتماعاً دولياً بـ«صيغة أستانا» كان آخرها في تموز الماضي في العاصمة الكازاخستانية نورسلطان، حيث جددت الدول الضامنة تأكيد التزامها القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مشددة على مواصلة العمل المشترك لمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ورفض الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأكد البيان الختامي لجلسات الجولة ١٦ على «وجوب زيادة المساعدات الإنسانية للسوريين في جميع أرجاء البلاد من دون تمييز أو تسييس ووضع شروط مسبقة، ودعم توجيه دعوة إلى المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة لزيادة المساعدات الإنسانية لسورية».

وجاء إعلان تلوبيردي استعداد بلاده لاستضافة الجولة المقبلة من محادثات «أستانا»، في وقت قال فيه بيدرسون في تصريح نقله موقع قناة «سكاي نيوز عربية»: إن «حل الأزمة السورية يحتاج إلى تعاون جاد بين واشنطن وموسكو».

وأضاف بيدرسون، إن «العقوبات المفروضة على دمشق تزيد صعوبة جهود إعادة البناء في البلاد».

وأعلن من آسيا، بحث وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، عبد الله بن زايد النهيان في دبي مع بيدرسون، سبل تعزيز الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة السورية بما يسهم في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار فيها.

وجدد عبد الله بن زايد دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكل الجهود المبذولة لترسيخ الأمن والاستقرار في سورية وتلبية تطلعات شعبها في التنمية والازدهار.

وجاء لقاء وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي مع بيدرسون عقب زيارته إلى دمشق في التاسع من الشهر الجاري، وتأكيده خلال استقبال الرئيس بشار الأسد له دعم الإمارات لجهود الاستقرار في سورية، معتبراً أن ما حصل في سورية أثر على كل الدول العربية، معرباً عن ثقته أن سورية وبقيادة الرئيس الأسد وجهود شعبها قادرة على تجاوز التحديات التي فرضتها الحرب، مشيراً إلى أن الإمارات مستعدة دائماً لمساندة الشعب السوري.

وفي السابع من الشهر الجاري بحث وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي في العاصمة الأردنية عمان، مع بيدرسون سبل تكثيف الجهود المبذولة للوصول إلى حل سياسي للأزمة في سورية ومعالجة تبعاتها.

وأكد الصفدي، خلال اللقاء، ضرورة العمل بشكل منهجي وفاعل لحل سياسي للأزمة السورية، ووقف ما تسببه من معاناةٍ ودمارٍ.

وكالات

اتهام سوري بالتحضير لشن هجوم في ألمانيا
وهولندا تحكم بالسجن على آخر بتهمة تمويل الإرهاب
عون لأوغلو: للضغط على المجتمع الدولي لتقديم المساعدات للنازحين داخل سورية

دعا الرئيس اللبناني، ميشال عون، النظام التركي للضغط على المجتمع الدولي لكي يقدم المساعدات للنازحين داخل سورية تشجيعاً لعودتهم إلى ديارهم، في وقت اتهمت ألمانيا لاجئاً سورياً مولياً لتنظيم داعش الإرهابي، بالتحضير لشن هجوم في البلاد، وأصدرت محكمة هولندية حكماً بالسجن ٣٠ شهراً على آخر بتهمة تمويل الإرهاب.

وأبلغ عون وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو، خلال لقائه في قصر بعبدا حسب الوكالة «الوطنية للإعلام»، أن لبنان يرحب بأي مساعدة يمكن أن تقدمها تركيا لتسهيل عودة النازحين السوريين إلى ديارهم التي أصبحت بأغلبيتها آمنة، لاسيما لجهة الضغط على المجتمع الدولي لكي يقدم المساعدات للنازحين داخل سورية تشجيعاً لهم على العودة».

وأيد عون «تنسيق الجهود الإقليمية في سبيل دعم النظام التركي والأردن والعراق».

في موازاة ذلك، وجه الادعاء الألماني، الاتهام لسوري موالٍ لتنظيم داعش بالتحضير لشن هجوم في ألمانيا، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أشارت إلى أن المشتبه به الذي تم تعريفه فقط باسم عبد الله تماشياً مع قواعد الخصوصية الألمانية، مثل أمام محكمة برلين، حيث وجه له اتهام بالتحضير لارتكاب أعمال عنف وتمويل الإرهاب.

وألقي القبض على المشتبه به في تشرين ثاني ٢٠١٩ في قضية أخرى، ولم يتضمن بيان الادعاء أي تفاصيل عنها.

وقال ممثلو الادعاء الفيدرالي: إنه «قرر تنفيذ هجوم في ألمانيا في حزيران ٢٠١٩ على نطاق مماثل لهجمات التنظيم السابقة في أوروبا، وإنه كان يسعى لقتل أو جرح أكبر عدد ممكن من الناس».

وأشار الادعاء إلى أن الرجل حصل على مواد لصنع عبوات ناسفة، بينها الأسيتون وبيروكسيد الهيدروجين ومحض الكبريتيك، كما قام بالبحث عن كيفية استخدام الأسمدة العادية كمتفجر، وحصل على أجزاء وأدوات معدنية مختلفة، ويبدأ بصنع مدفع رشاش، موضحاً «أن الخطط المزعومة توقفت باعتقاله».

وفي السياق، حكمت محكمة الاستئناف في العاصمة الهولندية لاهاي على السوري يقيم في مدينة «لدين» بالسجن ٣٠ شهراً، حسبما نقلت المواقع المعارضة عن موقع (nu) الهولندي. ووفق الموقع، رأت المحكمة أن الرجل المولود في سورية، ثبت أنه مذنب بعدة تهم بينها ما يسمى بخدمات «الحوالة المصرفية» وتمويل «الإرهاب» و«غسيل الأموال وتهريب الأشخاص».

وأشارت إلى أن النيابة العامة، طالبت سابقاً بالحكم عليه بالسجن لمدة ٤٠ شهراً، لتشغيله مكتب صرافة دون مراقبة، وقيامه بعمليات غسيل للأموال، بالإضافة إلى ذلك، إرساله مبالغ كبيرة من المال إلى شقيقه الذي كان ناشطاً في تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين، حيث اعتبرت ذلك أنه تمويل للإرهاب.

ونقل الموقع عن المحكمة حديثها عن اتهام المشتبه به بمساعدة ٤ أشخاص من معارفه على السفر من سورية إلى هولندا، وهذا مخالف للقانون.

وقالت المحكمة عند إصدار الحكم: «بالنظر إلى جميع الوقائع وخطورتها، أصدرت محكمة الاستئناف في لاهاي عليه حكماً بالسجن لمدة ٣٠ شهراً.

وكالات

سورية أحيت الذكرى ٥١ للحركة التصحيحية.. وحردان: أثبتت بأنها أقوى من أن تهتز أمام التحديات
«الوطنية التقدمية»: للتمسك بالمسار السياسي الذي يقوده السوريون ومواجهة العدوان

قوافل المسلحة أحيت الذكرى ٥١ للحركة التصحيحية (سانا)

| الوطن - وكالات

أحيت سورية أمس الذكرى الحادية والخمسين للحركة التصحيحية المجيدة، وأكدت التمسك بالمسار السياسي الذي يقوده السوريون في ظل تلاحم وطني بين الشعب والجيش والقيادة لمواجهة كل أشكال العدوان.

ولفتت القيادة المركزية للجبهة في البيان، حسب وكالة «سانا»، إلى أن نتائج التصحيح حاضرة ومستمرة بأحزابه وجماهيره وقواه الحية في مختلف الميادين بقيادة الرئيس الأسد.

وأشارت الجبهة إلى ما أحدثته الحركة التصحيحية من تغييرات نوعية في مختلف جوانب الحياة السورية السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي كان من أهم إنجازاتها حرب تشرين التحريرية وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية وترسيخ النظام الديمقراطي والعمل المؤسساتي ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والوطني الذي أسهم في مواجهة الحرب الإرهابية التي شنت على سورية منذ أكثر من ١٠ سنوات.

من جهته، أكد مجلس الوزراء، أن الحركة التصحيحية أرست دعائم الدولة الحديثة القوية وغيرت وجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية وحققت إنجازات مهمة في شتى المجالات، فكان لها دور مهم في صمود وانتصار سورية التي تسير اليوم إلى أخذ مكانتها بين جدية على الساحتين الإقليمية والدولية.

وبهذه المناسبة التي تتزامن مع انتهاء التسوية الشاملة في محافظة درعا وسريان الاتفاق وفق توجيهات الدولة، أقام فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع المحافظة «مهرجان الوفاء والتحرير» الخطابي في وسط المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح أمين فرع درعا للحزب، حسين الرفاعي، أن المهرجان أقيم في ساحة السادس عشر من تشرين بمدينة درعا بحضور وحضور المحافظ مروان شربك وضباط من الجيش العربي السوري والجهات المختصة وفاق شربة المحافظة العميد ضرار دندل وعدد من المسؤولين في المحافظة وعلماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي، إضافة إلى حشد غفير من الأهالي.

وتضمن المهرجان إلقاء عدة كلمات باسم أهالي الشهداء والقوات المسلحة والجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

وبعدما لفت الرفاعي إلى أن المهرجان أقيم بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للحركة التصحيحية المجيدة ويتزامن مع انتهاء التسوية الشاملة في محافظة درعا وسريان الاتفاق وفق توجيهات الدولة السورية، أوضح أنه تم إطلاق «الوفاء والتحرير» عليه، وأن كلمة «الوفاء» المقصود بها الوفاء للرئيس بشار الأسد وكلمة «التحرير» المقصود بها هي إنجاز التسويات في المناطق التي كان ينتشر فيها مسلحون، وأوضح أن الكلمات خلال المهرجان ركزت على الحركة التصحيحية وانتصارات الوطن ومعاهدة أهالي حوران للرئيس الأسد بالوفاء والولاء.

ولفت الرفاعي إلى أن المهرجان تم اختتامه بعرفية للرئيس الأسد تم فيها معاهدته على الوفاء والولاء، وأن تلون درعا كما كانت خزاناً من القمح والشهداء والحالة الوطنية السارية.

وأكد أن الوضع في محافظة درعا «ممتاز وهناك رضا شعبي كبير، بعد انتهاء التسوية الشاملة في المحافظة وسريان الاتفاق وفق توجيهات الدولة السورية».

وفي السياق، جددت هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني في بيان بهذه المناسبة تلقت «الوطن» نسخة منه تأكيدها مواصلة الوقوف في خندق الصمود والتضحية جنباً إلى جنب مع بواسل الجيش العربي السوري والتمسك بالمقاومة خلف راية الرئيس الأسد لتحرير الأرض وتحقيق الأهداف المنشودة ورفض كل أنواع التطبيع والاستسلام مع كيان العدو الصهيوني الغاصب.

ورفع العلم الوطني فيها وكذلك انتشار الجيش في كل المناطق والمواقع.

وأوضح أن الكلمات خلال المهرجان ركزت على الحركة التصحيحية وانتصارات الوطن ومعاهدة أهالي حوران للرئيس الأسد بالوفاء والولاء».

ولفت الرفاعي إلى أن المهرجان تم اختتامه بعرفية للرئيس الأسد تم فيها معاهدته على الوفاء والولاء، وأن تلون درعا كما كانت خزاناً من القمح والشهداء والحالة الوطنية السارية.

وأكد أن الوضع في محافظة درعا «ممتاز وهناك رضا شعبي كبير، بعد انتهاء التسوية الشاملة في المحافظة وسريان الاتفاق وفق توجيهات الدولة السورية».

وفي السياق، جددت هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني في بيان بهذه المناسبة تلقت «الوطن» نسخة منه تأكيدها مواصلة الوقوف في خندق الصمود والتضحية جنباً إلى جنب مع بواسل الجيش العربي السوري والتمسك بالمقاومة خلف راية الرئيس الأسد لتحرير الأرض وتحقيق الأهداف المنشودة ورفض كل أنواع التطبيع والاستسلام مع كيان العدو الصهيوني الغاصب.

على خط موازٍ، قال رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان النائب أسعد حردان، في رسالة للرئيس الأسد، مهنئاً بذكرى الحركة التصحيحية، حسبما ذكر موقع «النشرة» اللبناني: إن «سورية بقيادتكم الحكيمة والشجاعة، أثبتت بأنها أقوى وأصلب من أن تهتز أمام التحديات» وعصية على كل المؤامرات ومحاولات التطويع والحصار وسجلت وقفات عز مشرفة، بالثبات على مواقفها ومبادئها احتضانا لفلسطين، ودعماً لمقاومتها البطلة وكل قوى المقاومة في أمتنا التي تقاوم الاحتلال والإرهاب».

بدوره، مكتب الإعلام المركزي لحزب البعث العربي التقدمي في العاصمة الأردنية عمان أكد في بيان، بهذه المناسبة، وفق «سانا»، أن إنجازات الشعب والجيش والقيادة العربية السورية ممثلة بقيادة حكيمة واعية وشجاعة إنما تأتي امتداداً للحركة التصحيحية وتطويراً لمسارها في جميع المجالات، مبيناً أن الحركة شكلت بوصلة سورية لمواجهة الحرب الإرهابية التي تستهدفها منذ ٢٠١١ وهي مستمرة في تحقيق الانتصارات على العدوان الذي يستهدفها حتى تحرير كل شبر من أراضيها.

الرئيس الإيراني أكد أن الوجود الأجنبي يتعارض وإرادة شعب وحكومة هذا البلد
بوتين ورئيسي يشددان على مواصلة التنسيق بشأن سورية

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي، أمس، الوضع في سورية، وأبدى الجانبان الرغبة في مواصلة التنسيق بينهما بشأنها، بما في ذلك إطار تنسيق مسار أستانا.

وقالت الرئاسة الروسية «الكرملين» في بيان نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «أجرى بوتين محادثة هاتفية مع رئيسي، وتم النظر في القضايا الرئيسية للتعاون الثنائي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة كبيرة، وكذلك التعاون في مكافحة انتشار عدوى فيروس كورونا».

وذكر البيان، أنه تمت مناقشة القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص الوضع في سورية وأفغانستان وقره باغ، إضافة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة للبرنامج النووي الإيراني.

وأضاف الكرملين في البيان: «أشار الجانبان إلى أنه بفضل الجهود الروسية – الإيرانية المنسقة، أمكن الحفاظ على دولة سورية والقضاء على بؤرة رئيسية للإرهاب الدولي»، موضحاً أن الجانبين أبديا الرغبة في مواصلة التنسيق، بما في ذلك في إطار تنسيق أستانا.

وكالة «إرنا» للأنباء الإيرانية من جهتها نقلت عن رئيسي تأكيده لبوتين خلال الاتصال على أهمية التعاون الإيراني الروسي لمعالجة قضايا المنطقة: مؤكداً أن استمرار الوجود الأجنبي في سورية يتعارض وإرادة شعب وحكومة هذا البلد.

وقال رئيسي: نحن «نعتبر حضور الأجانب على الأراضي السورية غير شرعي لكونه يهدد الأمن والاستقرار في هذا البلد».

على خط موازٍ، أشار السفير الروسي لدى العدو الإسرائيلي أناتولي فيكتوروف، في لقاء مع هيئة البث الإسرائيلية «كان» حسب موقع «أنر برس» الإلكتروني إلى أن بلاده «غير راضية عن زيادة الاعتداءات الإسرائيلية على سورية».

وقال فيكتوروف: «ليست هذه هي الطريقة المناسبة، ومن الواضح أننا لا نحب ذلك، يجب ألا تصبح سورية ساحة لمواجهات بين الدول الأخرى».

وتحدث السفير الروسي عن طلبات للاحتلال تأتي من حين لآخر لفحص مثل هذه الأمور وغيرها في سورية، وقال حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة: إن «روسيا تبذل قصارى جهدها».

ويأتي تصريح فيكتوروف، بعدما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد في شهر أيلول الماضي بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، أن بلاده تعارض تحويل سورية إلى حلبة لصراع بين دول أخرى.

وفي تموز الماضي نشطت صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي، عن مصدر روسي مطلع، أن موسكو «تقد صبرها» مع إسرائيل في سورية، وتخطط لتغيير سياساتها تجاه الاعتداءات الجوية الإسرائيلية على سورية.

وكالات

قولاً واحداً
منذر عيد

أردوغان يصّل في دروب سورية

تؤكد جميع التطورات الميدانية في الجغرافيا السورية، أن حبات الساعة الرملية لرئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بدأت بالهروب من بين أصابعه لتسقط عليه، مشكلة كابوساً غاص به من أعلى رأسه حتى أخمص قدميه، وأن عقارب الساعة التي اتخذها سياسة في لعبة المراوغة للتهرب من التزاما